

Distr.: General
26 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المركز الأفريقي للمجتمع والتنمية، وهو منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

090113 020113 12-60520X (A)



بيان

العوامل التي تؤثر على تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبعض المقترحات المتعلقة بالسياسات

تستطلع هذه المقالة المسائل الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والعامة المتصلة بسبل كسب الرزق التي تمنع تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالاستناد إلى الأمثلة المحلية والبحوث الأكاديمية مع اقتراح بعض المجالات المتعلقة بالسياسات للتخفيف من التحديات وتحسين الرفاه والمساواة وتخفيف حدة الفقر.

وبعد ثلاث سنوات من الدورة الثالثة والخمسين للجنة وضع المرأة، التي عقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك من ٢ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، ما زالت هناك عوامل ذات صلة تؤثر على تقاسم المرأة والرجل للمسؤوليات بالتساوي، بوجه عام، وتقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بوجه خاص. وهذه العوامل نتيجة للمسائل الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، وأحيانا المسائل الثقافية والبيئية المعقدة التي تؤثر على إمكانية الوصول العام إلى الأصول، وهي تؤثر على المرأة بصورة أكثر حدة. ورغم بعض التحسن الذي طرأ على اقتصادات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا زالت المنطقة تعاني من الفقر المزمن والأمراض وسوء التغذية والأمية وانعدام الأمن الغذائي، كما ورد في تقرير التنمية البشرية في أفريقيا لعام ٢٠١٢: نحو مستقبل آمن غذائيا. وللنقاط التالية والآثار الناجمة عنها أهمية حيوية للمقترحات المتعلقة بالسياسات التي يمكنها تضيق الفجوات بين الرجل والمرأة وتيسير التنمية الأكثر شمولاً وعدلاً والضرورية لمكافحة الفقر والمسائل الأخرى، مثل سوء التغذية والجوع وانعدام الأمن الغذائي، وتحقيق تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي، وللتعجيل ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

- خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، بلغ عدد من يعانون نقص الأغذية من الأفريقيين حوالي ٢١٨ مليون شخص (واحد من كل أربعة أشخاص). ولم تنخفض نسبة من يعانون سوء التغذية المزمن إلا بمقدار ٢ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، ومن المتوقع ألا تنخفض إلا بمقدار ١ في المائة في العقد القادم.
- تعتمد نسبة ٩٣ في المائة من الزراعة الأفريقية على الأمطار، مما يعني أنها معرضة لأحداث مثل تغير المناخ والتصحر والأمطار الحمضية والأمطار المتقطعة.

- انخفاض إمكانية الحصول على الاستحقاقات وضعت قدرة مختلف القطاعات، بما في ذلك ضعف إمكانية الحصول على الأراضي، وبخاصة للنساء، وضعف إمكانية الحصول على الغذاء والتعليم والخيارات الاقتصادية والسياسية.
- التنمية الصناعية بطيئة، رغم تحقيق بعض المكاسب في القطاعات الاستخراجية.
- تعاني المنطقة من تدهور الإنتاجية الزراعية ولا زالت مستوردا صافيا للأغذية.
- كان لارتفاع أسعار النفط، والمضاربة على الأغذية، وارتفاع أسعار الأغذية في العالم في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ والفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وتقديم إعانات للمزارعين في المناطق المتقدمة النمو، أثارا وخيمة على المنافسة والرفاه العام والأمن الغذائي، بل وعلى إنتاجية العمالة في المنطقة.
- لا زالت التفاوتات بين المناطق الريفية والحضرية واسعة الانتشار، وبخاصة في البلدان التي تقدم فيه الخدمات الاجتماعية إلى مراكز المدن على سبيل الأولوية.
- تؤثر التربة الفقيرة والأساليب الزراعية غير المستدامة على مستويات الإنتاجية والاستهلاك في أفريقيا.
- تؤثر المستويات المتدنية للتعليم على عدد الأشخاص الذين يتخلصون من الفقر أو يواصلون العيش فيه. وفي كثير من الحالات، تكون المرأة هي الأكثر تضررا.
- تشهد أفريقيا نمو سكاني مرتفع دون زيادة مقابلة في الهياكل الأساسية، مثل الطرق والمستشفيات، مما يجعل جزءا كبيرا من الناس يعيش في فقر واقتصاد غير نظامي.
- تسبب الأطر القانونية السيئة والقوالب النمطية المحافظة وبعض الممارسات التقليدية في جعل المرأة مهمشة وتعرض للتمييز ومثقلة بالعمل ومريضة وفقيرة.
- وللنقاط المذكورة أعلاه آثار مختلفة على القدرات التي يضعها الناس جانبا للعيش، بمن فيهم، القطاعات السكانية الفرعية كالأطفال والنساء. وتؤثر هذه التحديات على رفاه هذه الفئات وكرامتها العامة وعلى تنمية المنطقة. وترد أدناه بعض آثار هذه التحديات.
- يؤثر سوء التغذية سلبا على إنتاجية العمالة. فالأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية، بمن فيهم النساء، لديهم مستويات مغذيات منخفضة ويقضون أوقات أقل في العمل. ويمكن القول بأنه إذا ما تمت تقويتهم بالمغذيات، سيتاح لهم المزيد من الوقت ويتمكنوا من تنويع مصادر دخولهم أو قضاء وقت يتسم بجودة عالية في تقديم الرعاية. وحيث أن تقديم الرعاية يعتبر بوجه عام وظيفة تؤديها المرأة، يشكل ذلك

قيدا على المرأة المسؤولة عن تلبية معظم احتياجات الأعمال المنزلية. وعلى سبيل المثال، يؤدي نقص الحديد إلى فقر الدم والوفاة أثناء الحمل، بينما يستهلك ٥٨ مليون طفل أفريقي أقل من الحد الأدنى المطلوب من اليود نتيجة لاعتمادهم الشديد على الأغذية الأساسية والحبوب ذات المغذيات المتدنية.

- تتأثر الزراعة المعتمدة على الأمطار بظواهر تغير المناخ، مثل الأمطار الحمضية والاختلافات الموسمية والاحترار العالمي والتصحر، وجميعها تؤثر بالسلب على غلات المحاصيل. وتقلل غلات المحاصيل المنخفضة من حجم ونوعية الأغذية التي يمكن للمزارعين الحصول عليها من مزارعهم، مما يعني أنهم يأكلون أقل أو لا يجدون ما يبيعونه. وتؤثر الدخول المنخفضة على عدد الأطفال، وكذلك الفتيات والنساء، الذين يمكنهم الذهاب إلى المدرسة أو المستشفى أو يمكنهم الحصول على أدوية لمعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منطقة بما عقيدة وقوالب نمطية راسخة الجذور تؤدي إلى التمييز ضد المرأة.
- تعني غلات المحاصيل المنخفضة أن تظل أفريقيا مستوردا صافيا للأغذية، مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات. ويمكن القول بأن تقديم إعانات للمزارعين في البلدان المتقدمة النمو حال دون المنافسة العادلة بين صغار المزارعين في أفريقيا وزملائهم على الصعيد العالمي، مما يرسخ فقر المزارعين.
- تتأثر الزراعة على نطاق صغير أيضا بالتربة الفقيرة والمدخلات الخارجية المرتفعة التي تفاقم من تدهور التربة، وتزيد من التكلفة على المزارعين، وتحد من هوامش ربحهم. وتتسلسل المدخلات الخارجية المرتفعة إلى المياه الجوفية، مما يجعلها غير صالحة للشرب ويجعل النساء يقطعن مسافات بعيدة ل جلب المياه لأسرهن.
- تؤثر أسعار النفط المرتفعة والتحول إلى الوقود الاحيائي التجاري على توزيع الأغذية والأمن الغذائي وإنتاجية العمالة والكرامة في أفريقيا.
- تؤثر محدودية فرص الحصول على الاستحقاقات على الخيارات الاقتصادية للنساء. ويدفع بعض النساء إلى البغاء بسبب عدم وجود بدائل، مما يزيد من مستويات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المجتمعات المحلية غير المتعلمة التي يقل فيها استخدام الرفال.
- تؤثر التنمية الصناعية المنخفضة على قاعدة المهارات العامة في المنطقة. وبسبب عدم إمكانية تحويل المنتجات الزراعية، لا يتمكن المنتج أو المستهلك من الاستفادة من سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة أو من العمالة البديلة، حيث يعتمد الجميع على

الموارد الأساسية التي تتأثر بالضغط القائمة على الأراضي والاقتصادات والبشر. ومعظم الصناعات الاستخراجية هي صناعات كثيفة العمالة ولا تستخدم المرأة.

- أبقت الثغرات في الهياكل الأساسية بين المناطق الريفية والحضرية على فقراء الريف منعزلين عن الخدمات الاجتماعية مثل الطرق والمدارس والمستشفيات. ويعني الافتقار إلى الطرق عدم تمكن المزارع من البيع في المدن وتحمله خسائر مرتفعة بعد الحصاد عند نقل سلعة إليها. ويشجع الافتقار إلى المدارس على زيجات الطفولة المبكرة للفتيات، مما يعني أن تظل فتيات كثيرات فقيرات وضعيفات. ويتسبب افتقار المزارعين الريفيين إلى المعرفة بأسعار السوق في خداع الوسطاء لهم وبقائهم فقراء.

- غياب القوانين الفعالة التي تنظم السلوك المحلي والقوالب النمطية والممارسات التقليدية غير المستدامة يجعل النساء مهمشات دون انتصاف قانوني. وتحكم القوانين الحالية الميراث والحصول على الأراضي وتضطلع بدور في الإبقاء على الرجال والنساء فقراء. وعندما تُجهد المرأة الفقيرة في العمل، تصاب بالمرض وقد تموت وتترك أطفالاً لا يستطيعون رعاية أنفسهم، مما يكفل استمرار دائرة الحرمان القائمة.

ورغم هذه التحديات، تشهد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأفريقيا بوجه عام معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي. وشهدت المنطقة نسبة نمو قدرها ٥,٤ في المائة في عام ٢٠١٠، و ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن تحقق نمواً قدره ٥ في المائة في عام ٢٠١٢. وشهدت بروندي ورواندا، من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، زيادة قدرها خمس سنوات في عدد سنوات الدراسة المتوقعة، بينما زاد الأجل المتوقع عند الولادة في المنطقة كلها بمقدار خمس سنوات من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١١. وتشير هذه البيئة الملائمة إلى أن المقترحات المتعلقة بالسياسات الشاملة بوسعها التخفيف من التحديات التي تواجه تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وترد أدناه بعض هذه المقترحات المتعلقة بالسياسات.

- يتعين إنشاء مراكز للمعلومات والتدريب لتمكين المرأة من المطالبة بحقوقها، والمشاركة في أنشطة أخرى لتنويع مصادر الدخل، وخفض اعتمادها على الزراعة البعلية.

- ينبغي أن تكون هناك زيادة في التصنيع وتطوير التكنولوجيا والأدوات التي تستهدف المرأة، مما يوفر قاعدة للمهارات بين النساء، ويدفع بهن إلى العمل بمهن أخرى، ويولد مستويات دخول مرتفعة، ويؤدي إلى ظهور طبقة متوسطة ناشئة.

- سيساهم التعليم في التوعية ويبرز مصادر الطاقة البديلة، مثل إنتاج الوقود الاحيائي المحلي. وسيقلل ذلك من الاعتماد على الأخشاب ويحسن إمكانية الحصول على الطاقة من الغاز الاحيائي والإضاءة الضرورية للأعمال غير المحسوسة الأخرى التي تقوم بها المرأة، مثل النسيج وصناعة السلال، مما يحسن الناتج المحلي الإجمالي.
 - ينبغي إنشاء الإذاعات المحلية من خلال منظمات ذات مركز استشاري لدى الأمم المتحدة بغية نشر السياسات والممارسات المعتمدة، وتسهيل الضوء على الثغرات المتعلقة بالسياسات والثغرات الاجتماعية. وما زالت الإذاعات تستعمل على نطاق واسع في أفريقيا.
 - تكييف الأطر القانونية لتمكين المرأة سيحسن من وضعها وخياراتها الاقتصادية. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتصديق الحكومات على الاتفاقيات وممارستها لفصل السلطات وتوعية الناس ضد القيم الثقافية السلبية.
- وتنسب المستويات المرتفعة للأمية والفقر، والممارسات التقليدية الضارة، وضعف إمكانية الحصول على الأصول، وانعدام الأمن الغذائي، بين أمور أخرى، في وجود التحديات التي تؤثر على تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد بينت هذه المقالة أن إقامة نظم أكثر شمولاً وتوفير التعليم وإجراء الإصلاحات الزراعية والقانونية، ضمن جملة أمور، سيقبل من الفجوات ويهيئ بيئة أكثر دينامية لتحقيق الرفاه في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى السريعة النمو.